



كلمة الأستاذة الدكتورة/ هالة حلمي السعيد

وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية

ومحافظ جمهورية مصر العربية في البنك الإسلامي للتنمية

في افتتاح

الاجتماع السنوي السادس والأربعين لمجموعة البنك الإسلامي

للتنمية

طشقند - جمهورية أوزبكستان

1-4 سبتمبر 2021

معالي الأستاذ/ سردار عمر زاقوف

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الاستثمار والتجارة الخارجية
في جمهورية أوزبكستان - رئيس مجلس محافظي البنك الإسلامي
للتنمية

معالي الدكتور/ محمد بن سليمان الجاسر - رئيس مجموعة
البنك الإسلامي للتنمية

معالي السادة الوزراء المحافظون والمحافظون المناوبون

السيدات والسادة ... الحضور الكريم ...

يُسعدني في البداية أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان لجمهورية
أوزبكستان الشقيقة قياداً، وحكومة، وشعباً على استضافتهم الكريمة
لاجتماعاتنا اليوم، وما لمسناه من حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، وحرصهم
على استضافة وتنظيم هذا الحدث المهم بالتعاون مع إدارة البنك الإسلامي
للتنمية؛ رغم الظروف والمتغيرات الدولية غير المواتية في ظل تداعيات أزمة
كوفيد-19، فخالص تمنياتنا لأشقائنا في أوزبكستان بدوام التقدم والازدهار،
والشكر موصول لإدارة البنك، ولجميع القائمين على الإعداد والتنظيم الجيد
لاجتماعات مجلس المحافظين لهذا العام.

ولا يفوتني أن أتقدم بخالص التهئة لمعالى الدكتور/ محمد بن سللمان الجاسر بمناسبة تولفه مهام منصبه الجدى رئسًا لمجموعة البنك الإسلامى للتنمية، ونتمنى لسيادته التوفىق والسداد فى قىادة دفة العمل فى مجموعة البنك فى المرحلة المقبلة؛ نحو المزيد من النجاح وتعزىز الدور التنموى الفعّال الذى تقوم به مجموعة البنك، ونسجل هنا بالشكر والتقىدر الجهد الملموس للرئس السابق لمجموعة البنك، معالى الدكتور/ بندر بن حمزة حجار، مع خالص تمنياتنا لسيادته بالتوفىق.

السيدات والسادة

نلتقى اليوم فى وقت، يشهد فىه العالم أجمع - وفى القلب منه عالمنا الإسلامى - متغىرات سىاسية، واقتصادية، واجتماعية متسارعة وشدىة الدقة ألقت بظلالها على الاحتىجات والتحدىات التنموية فى مختلف دول العالم، وفى مقدمتها الدول الأعضاء فى مجموعة البنك، فىنبغى علينا جميعًا أن نُقرّ بصعوبة ما يشهده العالم حالىًا من أزمة متفاقمة، لاتزال مستمرة، ننتىجة لتفشى فىروس كوفىد-19 وظهور متحورات جدىة لهذا فىروس. فقد ضربت هذه الأزمة الاقتصاد العالمى، وأدخلته مرحلة غىر مسبوقة من الركود، تجاوزت فى حدتها وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والصحية كل

الأزمات السابقة التي شهدها العالم، وذلك نتيجةً لآثار الركود الاقتصادي، وتعليق الأنشطة الاقتصادية في العديد من المناطق حول العالم، وظهور عدد من التحديات الاقتصادية الأخرى؛ يأتي في مقدمتها التحديات المرتبطة بتزايد معدلات الفقر، وكذلك التحديات المتعلقة بتوفير التمويل اللازم لبرامج الرعاية الصحية والاجتماعية ومختلف برامج التنمية.

فقد نتج عن تفشي جائحة كورونا معاناة الدول النامية من فجوة تمويل قدرها 1 تريليون دولار في الإنفاق العام على تدابير التعافي من فيروس كوفيد-19، مقارنةً بما يتم إنفاقه في البلدان المتقدمة، مع نقص في التمويل الذي تحتاجه تلك الدول في عام 2020 لإبقائها على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 قدره 1,7 تريليون دولار، وهو ما انعكس على انخفاض مؤشر التنمية البشرية بشكل ملحوظ في عام 2020 لأول مرة منذ بدء قياسه في عام 1990، لذلك تظل قضية تمويل وتعبئة الموارد اللازمة للتنمية أحد أهم المحددات لمدى قدرة الدول على السير قدمًا في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية المستدامة، ويقتضي ذلك تكثيف العمل وعقد الشراكات الفاعلة بين الحكومات والقطاع الخاص

والمجتمع المدني ومؤسسات التمويل الإقليمية والدولية لتوفير الاحتياجات التمويلية المتزايدة.

وفي هذا الإطار، نود أن نُسجّل الإشادة والثناء على التحرك السريع من قِبَل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لمواجهة هذه الأزمة من خلال شراكة تنموية مثمرة مع عدد كبير من المنظمات والمؤسسات الدولية، حيث وضع البنك البرنامج الاستراتيجي للتأهب والتصدي (بتمويل قدره 2,3 مليار دولار)، الذي يهدف إلى دعم جهود الدول الأعضاء للوقاية من تداعيات فيروس كورونا، سواء ما يتعلق بالتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية أو دعم القطاعات الاقتصادية وانعاشها، وهو أمر في غاية الأهمية لجميع الدول الأعضاء خصوصًا مع التأثير الشديد لأغلب القطاعات الاقتصادية في الدول الأعضاء، وفي مقدمتها القطاع الصحي.

ومما سبق، ندعو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، التي تتميز بتنوع وتكامل أنشطتها التنموية، لمواصلة جهودها واستمرار العمل من خلال النهج التشاركي الذي تتبناه - ونراه النهج الأمثل - للتعاون مع المؤسسات المالية الأعضاء في مجموعة التنسيق العربية، ومؤسسات التمويل الإقليمية والدولية الأخرى، لتوفير تمويلات مشتركة للاحتياجات التمويلية الضخمة

التي تتطلبها جهود الدول الأعضاء لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كورونا، إلى جانب استمرار مشروعات التنمية الأخرى، خاصةً مشروعات البنية التحتية اللازمة لتحقيق الربط الإقليمي وتيسير التجارة البينية والاستثمار المشترك بين الدول الأعضاء وتحقيق النمو المستدام.

السيدات والسادة،

تعمل الدولة المصرية بجهدٍ حثيث لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال استراتيجية وطنية وطموحة متمثلة في رؤية مصر 2030، التي تتسق مع الأبعاد التنموية الأممية الثلاثة؛ البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي، كما تواصل الدولة استكمال التطبيق الناجح للبرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، والذي بدأته مصر في نوفمبر 2016، حيث يتضمن إجراءات للإصلاح الهيكلي لبعض القطاعات، وفي مقدمتها قطاع الطاقة، وتنويع الهيكل الإنتاجي بتحفيز القطاعات التي تُحقق قيمة مضافة عالية، وتخلق فرص العمل اللائق والمُنْتِج وترتبط بعلاقةٍ تشابكيةٍ قويةٍ مع باقي القطاعات، ومنها: الصناعة، والزراعة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، كما تضمّن البرنامج اتخاذ العديد من الإصلاحات

التشريعية والمؤسسية بإصدار حزمة من القوانين والتشريعات التي تهدف جميعها إلى تبسيط إجراءات إقامة المشروعات، وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تنفيذ المشروعات، كما تعمل الدولة المصرية لتحفيز استثمارات القطاع الخاص وتحقيق النمو المستدام من خلال تكثيف الاستثمارات العامة في مشروعات البنية التحتية وتحسين جودتها بتنفيذ عددٍ من المشروعات القومية الكبرى ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي.

وقد حققت الإصلاحات الاقتصادية الجادة التي نفذتها الدولة المصرية في الأعوام الأخيرة والتوسع في شبكات وبرامج الحماية الاجتماعية طفرة إيجابية قد شهدها الاقتصاد المصري، حيث حظيت بإشادة المؤسسات الدولية، وعززت قدرته على الصمود في مواجهة جائحة كورونا، فقبل هذه الأزمة بلغ معدل النمو الاقتصادي حوالي 5,6% في النصف الأول من العام 2020/19 وانخفض معدل البطالة إلى أقل من 8%، وانخفض متوسط معدل التضخم إلى أقل معدل له منذ نحو 15 عامًا.

وقد فرضت أزمة كوفيد على كل دول العالم سرعة التحرك لمواجهة الجائحة والتعافي من تداعياتها، وكذلك مضاعفة الجهود للاستمرار في تحقيق أهداف

التنمية المستدامة، وفي هذا الإطار تحركت الدولة المصرية سريعًا باتخاذ سياسات استباقية، اعتمدت على خطة واضحة ومدروسة، تحقق التوازن بين الحفاظ على صحة المواطن وضمان حقوقه الأساسية وبين استمرار عجلة النشاط الاقتصادي، وتستهدف جميع الفئات والقطاعات المتضررة من أجل التخفيف من آثار الجائحة بما يشمل تطبيق سياسات نقدية ومالية تحفيزية لدعم هذه الفئات والقطاعات.

كما عملت مصر على ترتيب أولوياتها في ظل الجائحة، بالتركيز على الاستثمار في رأس المال البشري وزيادة المخصصات لقطاعي الصحة والتعليم، وإيلاء الاهتمام بالقطاعات التي تتسم بالمرونة والقدرة على التعافي السريع، وكذلك القطاعات الواعدة التي تمثل ركيزة أساسية لدفع النمو الشامل والمستدام، مثل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والصناعة التحويلية، والزراعة، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودمج القطاع غير الرسمي، وتعزيز الشمول المالي، ودعم البنية التحتية للرقمنة في إطار تعزيز التوجه نحو التحول الرقمي، والتوسع في مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة، والتعافي الأخضر.

السيدات والسادة،

نُدرِك تمامًا أن ما حققناه من نتائج ومؤشرات إيجابية ما هو إلا بداية لمسيرة طويلة من العمل الجاد إلا أننا لدينا عزم أكيد على المُضي قدماً لاستكمال هذه المسيرة، كما نُدرِك أيضاً أن كل ذلك لم يكن ليتحقق إلا بوجود شراكة فاعلة بين جميع الأطراف من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني إلى جانب مؤسسات التمويل المحلية والإقليمية والدولية، التي يأتي في مقدمتها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. فمصر التي تعزز بكونها عضواً من الأعضاء المؤسسين للبنك الإسلامي للتنمية، تعزز أيضاً بالشراكة التنموية المتميزة مع مجموعة البنك على مدار أربعة عقود ونصف، والتي أثمرت حتى الآن عن تمويل 344 مشروعاً بقيمة تتجاوز 13 مليار دولار أمريكي، منها 292 مشروعاً مكتملاً، و56 مشروعاً جاري تنفيذها، تبلغ قيمتها 3 مليار دولار تغطي مختلف مجالات التنمية أهمها قطاعات الطاقة والبنية التحتية والصناعة والتمويل والزراعة والصحة والتعليم .. ويعمل الجانبان على مواصلة هذا التعاون المثمر وهذه الشراكة الفاعلة، والتي تعززت بإنشاء مقر إقليمي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية في القاهرة، والذي يعطي دفعة قوية لنشاط البنك، ويدعم الدور التنموي للمؤسسات

الأعضاء في مجموعة البنك، ليس في مصر فقط بل في دول الجوار العربي والإفريقي.

ولا يسعني في ختام كلمتي إلا أن أتوجه - مجددًا - بالشكر والتقدير لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية على الإعداد والتنظيم الجيد لهذه الاجتماعات، كما أكرر شكري وامتناني لجمهورية أوزبكستان الشقيقة على استضافتها الكريمة لاجتماعاتنا اليوم، خالص تمنياتي لكم جميعًا بدوام التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...